صدى العمال

جريدة تصدر عن مجموعة الناشطين العمال

صدى العمال، نشرة عمالية تعمل على تناول قضايا وشؤون العمال، في مختلف القطاعات والأماكن، والعمال العاملين بالعقود والأجر اليومي، والمعطلات والمعطلين عن العمل، والعمال المؤقتين والكادحين، على صعيد العراق.
هدف النشرة هو الدفاع عن حقوق ومطالب الطبقة العاملة وجميع شرائحها التي تشكل بمجملها الغالبية العظمى من المواطنين، وتتناول أخبارهم ونشاطاتهم، وفق رؤية سياسية طبقية عمالية معتقدة بإن العمال والعاملات هم القوة الفاعلة التي بيدها التغيير إذا نظمت صفوفها المستقلة.

العدد 26 آيار 2023

رسالة

إخواني أخواتي النقابيات و النقابيين من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ،

أتمنى أن تجدكم رسالتي هذه في أحسن الظروف، أقدم لكم نفسي ، أنا ملال رؤوف رئيس المنظمة النقابية الجزائرية المسماة : الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة .

نتعرض كنقابيين لأبشع طرق القمع من طرف الحكومة الجزائرية التي تعمل في المستحيلات لوأد الحركة النقابية الديمقراطية و المستقلة خدمة لأهداف الأوليغارشية التي تتحكم بالإقتصاد الجزائري و تعمل على إستعباد العاملات و العمال في الجزائر.

للأسف، تم ترعيب الطبقة الشغيلة بالإعتقالات التعسفية التي تشنها فرق البوليس ضد أعضائنا منذ سنوات ، و الآن بعد تعديل قانون العقوبات و قانون الحق النقابي أصبح أعضائنا عرضة للإتهامات الباطلة تتعلق أساسا بالإرهاب و الإنضمام لمنظمة إرهابية .

آخر الأعضاء الذي تم سجنه تعسفا هو الزميل أمين فليح ، قيادي بالكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة تم الزج به في السجن منذ حوالي شهر (شهر أبريل) و الحكم عليه بسرعة فائقة بالسجن لسنة نافذة .

الإتحاد الدولي لعمال التغذية بمعية الإتحاد الدولي للخدمات العامة و الاتحاد الدولي للصناعات يشنون حملة دولية عاجلة للمطالبة بإطلاق سراح النقابي أمين فليح .

نحتاج منكم الدعم المطلق بإمضاء هذه العريضة أدناه و أن تحولوا رابط الحملة لكل أعضائكم في دولكم حتى نجعل من التضامن في منطقتنا نبراسا و نعلن عن حقبة جديدة و جدية للتضامن بمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا .

رابط الحملة باللغة العربية :

https://www.iufcampaigns.org/campaigns/show_campaign.cgi...

مع كامل التحية

رؤوف ملال

اجتماع اتحاد المجالس لمناقشة تطورات وضع الصناعة في العراق

عقد السبت 13/ 5/ 2023 في مقر اتحاد المجالس الاجتماع الدوري لمناقشة تطورات وضع الصناعة ومنتسبيها وقد ناقش الاجتماع الموضوعات التالية ;

تقرر دعوة كافة منتسبي الصناعة للمشاركة الفعالة في تظاهرات المطالبة باقرار قانون توحيد سلم الرواتب لكافة موظفي الدولة.

دعم ناشطي الصناعة و المطالبة بالغاء العقوبات المجحفة بحقهم

توزيع قطع الأراضي على موظفي الشركات التي لم يتم توزيع الأراضي لهم لحد الان.

التصدي لمشروع هيكلة الشركات المفروض من قبل البنك وصندوق النقد الدوليين.

ان الخسارة الفعلية هي إيقاف الشركات عن العمل وفقدان الخبرات و الكفاءات ولا توجد شركة تعمل خاسرة لان الربح لا يكون ماديا وإنما الربح الحقيقي في الخبرات التي يكتسبها الكادر العمل والذي سينقل خبرته إلى الشباب الذي سيعين والذي سيؤدي بدوره إلى الإبداع والابتكار وكذلك استقلال البلد اقتصاديا.

ان السياسة الاقتصادية الخاطئة المفروضة من الخارج هي سبب التفاوت في الرواتب وسبب البطالة وسبب تذبذب اسعار الدولار التضخم الاقتصادي علما ان البلد فيه من الثروات والخبرات لو تم إدارتها استغلالها بصورة صحيحة لأصبح وضع البلد يختلف كثيرا عن وضعه الحالي.

لقد كانت مطالبنا منذ البداية ومنذ مايقرب من عشر سنوات هي المطالبة بسلم رواتب عادل و توزيع الأراضي على المنتسبين والذي يريد التأكد فليبحث في موقعنا على الفيس عن ذلك وسيرى.

بلاغ

نحن في اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق نرفض القانون الجديد (قانون والتقاعد والضمان الاجتماعي) وحتى ان قر من قبل البرلمان وضد كل قانون يقر من قبل البرلمان بدون مشاركة ممثلين العمال ضمانا لحقوقهم ومع قانون 39 لسنة 1971 مع اجراء بعض التعديلات عليه ولا نؤيد اي بيان يقر بالقانون الجديد و بيان مؤتمر الاتحادات والنقابات العمالية في العراق .. مع التقدير

المركز الاعلامي

اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق

حول سُلم الرواتب

طارق فتحي

يدور حديث بين أوساط مختلفة حول سَلم الرواتب، فموظفي بعض الوزارات، من ذوي المرتبات العالية يرفضون -بشكل مباشر او غير مباشر- التعديلات المقترحة، وهؤلاء يتعكزون على قضية من انهم يعملون ومثمرين بينما عمال وموظفي الوزارات الباقية لا يعملون، او بتعبيرهم "نايمين"؛ لهذا فلا يجب ان يتساووا في المرتبات، فهو "يحز في النفس" كما يقول البعض... هناك جوانب متعددة لهذه القضية:

التفاوت في الأجور

منذ ان جيء بقوى الإسلام السياسي وهم يتبعون سياسة تمييزية في دفع مرتبات عمال وموظفي القطاع العام ومعاشات المتقاعدين، فالفجوة كبيرة جدا بينهم، فمثلا ان عمال وموظفي وزارات "النفط، الكهرباء، التعليم العالي" والوزارات والاجهزة الأمنية "الدفاع، الداخلية، الحشد الشعبي، جهاز مكافحة الإرهاب، الامن الوطني، الافواج الخاصة، جهاز المخابرات"، منتسبي هذه الوزارات والمديريات والأجهزة تفوق رواتبهم الضعف او الضعفين عن بقية منتسبي الوزارات الأخرى، خصوصا تلك الوزارات "الميتة" او الاصح التي "أميتت" بعمل مدروس "الصناعة، الزراعة، الموارد المائية، السياحة، النقل، التخطيط، الإسكان"، فعامل "درجة سابعة" في وزارة الصناعة مثلا يتقاضى مرتبا شهريا لا يتجاوز ال 500 الف دينار، بينما زميله في وزارة النفط يتقاضى الضعف، غير الحافز الشهري والارباح السنوية.

السياسة من وراء إبقاء التفاوت في الأجور

هذه السياسة ليست عبثية او عفوية، انها عمل مدروس ومنظم بشكل دقيق، فحتى تضمن السلطة إبقاء النفط متدفقا، وهو المورد المالي الأساسي لهذه السلطة، وحتى لا يفكر عمال ذلك القطاع النفطي بتشكيل او الانضمام الى نقابة ما، وحتى لا يفكر يوما بالمشاركة او المساهمة في حركة احتجاجية، ويقوم بعمل اضراب او اعتصام او تعطيل للدوام، وحتى ينفصل وينعزل تماما عن بقية العمال، قامت هذه السلطة بتمييزه عبر تفاوت كبير في الأجور، بالتالي هي مرتاحة ومؤمنة جدا من أي تحرك عمالي آخر، وهذه السياسة متبعة منذ عشرين عاما، اما الوزارات الأمنية فهي تغدق عليها الأموال الطائلة، والصرف فيها "مفتوح"، لما لهم من أهمية في تثبيت النظام وحمايته، وقد لمسنا الولاء الاعمى للقوات الأمنية وعناصر مكافحة الشغب في انتفاضة تشرين، من خلال استخدام الحد الأقصى من العنف ضد الشبيبة؛ اما وزارة التعليم، فبالتأكيد ليس حبا بالتعليم من قبل هذه السلطة، فهي ابعد ما تكون عن هذه الحجة، لكنها شملت هذه الوزارة بخصوصية الأجور العالية حتى تضمن سكوت وصمت الكادر التدريسي الجامعي، وابعادهم عن الممارسة النقدية، وعزلهم تماما عن الواقع المعيشي لبقية الشغيلة والعمال، وقد نجحت في ذلك.

الحركة الاحتجاجية

قد تكون احتفالية الأول من آيار لهذا العام حملت خصوصية من نوع آخر، فهذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها العمال الفعليين في هذه المناسبة، في السابق كانت مقتصرة على اتباع الأحزاب والمنظمات اليسارية، الا هذه المرة، فقد تواجد المئات من حركة "سَلم الرواتب"، وعمال الصناعة، المهددة شركات-هم بالهيكلة، والبعض من عمال "الديلفري" و "سائقي التّكتك"، فكان الطابع الغالب عليها عمالي صرف، وقد شكل وجود حركة "سَلم الرواتب" المستقلة شيئا ملفتا، فقد نظمت المسيرة للعمال، ونسقت مع بعض القوى والنقابات للخروج بشكل مشترك في الأول من آيار.

هل صحيح ان تعديل سَلم الرواتب ينهك الموازنة؟

نشر أحد الصحفيين، ومن على صفحته الشخصية بعضا من ارقام موازنة 2023، وكالاتي:

البرامج الخاصة 3.5 تريليون دينار!

مستلزمات خدمية 5 تريليون دينار!

مستلزمات سلعية 15 تريليون دينار!

صيانة الموجودات تريليون و 170 مليار دينار!

برامج خدمية 170 مليار دينار

زيارات دينية 50 مليار دينار!

المفاوضات والمطالبات 41 مليار دينار!

وهذه الأرقام تزداد كل عام، غير رواتب الرئاسات والمستشارين والنواب والقضاة، فهناك ستة الاف درجة وظيفية عليا تستلك 40% من الموازنة، تصور ان هناك أكثر من 500 درجة وظيفية بصفة "وكيل وزير" مع ان عدد الوزارات 23 وزارة، كيف ذلك؟ -راتب الوكيل بحدود 12 مليون دينار-؛ او ان هناك 696 منصب مدير عام في إقليم كوردستان، مع ان جميع دوائر الإقليم لا يتجاوز المئة دائرة، أيضا تتساءل مع نفسك كيف ذلك؟ -راتب المدير العام بحدود 8 مليون دينار-؛ فقط في وزارة التعليم هناك 486 درجة وظيفية بصفة مدير عام! ارقام الفساد والنهب والصرف مهولة ومخيفة جدا، ثم يأتي أحدهم ليقول لك: لا يجب ان تتساوى في الرواتب، او ان التعديلات المقترحة تنهك الموازنة.

قمع المتظاهرين في الديوانية

اعتقالات وضرب ودخانيات من قبل قوات الشغب بالضد من المحاضرين بالمجان واصحاب عقود ما بعد 2/10 وإجراء الاجنحة الخاصة، حيث خرج العشرات من المحتجين أمام مبنى الحكومة المحلية في الديوانية، يوم الخميس 2023-5-18 مطالبين بضمان حقوقهم في موازنة 2023، وتعرض المتظاهرين اثناء وقفتهم الاحتجاجية لأبشع انواع القمع والاعتقالات.